A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/54/402
27 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠٠ (و) من جدول الأعمال

البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لساموا لدى الأمم المتحدة

يشرفني بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، أن ألتمس منكم المساعدة في تعميم البلاغ المرفق الصادر عن مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة (انظر المرفق) بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ١٠٠ (و) من جدول الأعمال.

(توقيع) تويلوما نيروني سلايد
السفير والممثل الدائم
رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة

141099 141099 99-27640

المرفق

بلاغ صادر عن مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة المعقود في مقر الأمم المتحدة يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١ - اجتمع رؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة* في مقر الأمم المتحدة يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ورأس الاجتماع الأونرابل تويلايبا سايليل ماليليغاوي رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة ووزير خارجيتها وزير ماليتها، وحضرة: السيد ليو أ. فالكام، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة؛ والسيد كارلوس فيغا، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر؛ والأونرابل الدكتور دنزيل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس؛ والسيد تومي رمينغيساو الابن، نائب رئيس جمهورية بالاو، والأونرابل بيللي ميللر نائب رئيس وزراء ووزير خارجية بربادوس؛ والأونرابل جون برايسينو، نائب رئيس وزراء بليز؛ والأونرابل سييمور مولينغز، نائب رئيس وزراء ووزير خارجية جامايكا ووزير تجارتها الخارجية.

٢ - وحضر الاجتماع أيضا رؤساء وفود الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة التالية أسماؤهم: السيد سويف الأمين محمد، وزير خارجية جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية؛ والدكتورة روزا إليناسيميون نيغرين، وزيرة العلم والتكنولوجيا والبيئة في كوبا؛ والأونرابل كليمنت روهيه، وزير خارجية جمهورية غيانا ورئيس مجموعة الـ ٧٧؛ والأونرابل اسماعيل شافيعو، وزير الداخلية والإسكان والبيئة بجمهورية ملديف؛ والأونرابول الدكتور جوبورغ، وزير خارجية مالطة؛ والأونرابل جورج و. أودلوم وزير خارجية سانت لوسيا ووزير تجارتها الدولية؛ والأونرابل البروفيسور س. جاياكومار، وزير خارجية جمهورية سنغافورة؛ والسيد ايرول ج. سنيجدرز وزير خارجية جمهورية سورينام؛ والأونرابل هيلدا كاري، عضو البرلمان ووزيرة الغابات وحفظ البيئة في جزر سليمان؛ والأونرابول كليمنت ليو مساعد وزير خارجية جمهورية فانواتو؛ والسيد توا تاوموبيوتوبو وزير خارجية مملكة تونغا؛ والدكتور باتريك البرت لويس، السفير والممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا لدى الأمم المتحدة، ونائب رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة؛

---

* الدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة هي: أنتيغوا وبربودا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بربادوس، بليز ترينيداد وتوباغو، توفالو، تونغا، جامايكا، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر كوك، جزر مارشال، دومينيكا، الرأس الأخضر، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سنغافورة، سورينام، سيشيل، غرينادا، غيانا، غينيا بيساو، فانواتو، فيجي، قبرص، كوبا، كيريباتي، مالطة، ملديف، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، نيوي، هايتي.

والقاضي موريس إ. موور، السفير والممثل الدائم لكومنولث جزر البهاما لدى الأمم المتحدة؛ والسيد سيمون بول ريتشاردز، السفير والممثل الدائم لكومنولث الدومينيكا لدى الأمم المتحدة؛ والسيد أمرايانايدو، السفير والممثل الدائم لجمهورية جزر فيجي لدى الأمم المتحدة؛ والدكتور لامويل أ. ستانيسلاوس، السفير والممثل الدائم لغرينادا لدى الأمم المتحدة؛ والسيد بيير ليلونغ، السفير والممثل الدائم لجمهورية هايتي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد جاكيو أ. ريلانغ، السفير والممثل الدائم لجمهورية جزر مارشال لدى الأمم المتحدة؛ والسيد انوندبرياي نيوور، السفير والممثل الدائم لجمهورية موريشيوس لدى الأمم المتحدة؛ والسيد بيتر د. دونيغي (CBE)، السفير والممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة؛ والسيد كلود موريل، السفير والممثل الدائم لجمهورية سيشيل لدى الأمم المتحدة والسيد جورج وينستون مكنزي، السفير والممثل الدائم لجمهورية ترينيداد وتوباغو لدى الأمم المتحدة؛ والسيد إنيليي س. سوبواغا المفوض السامي لتوفالو لدى جمهورية جزر فيجي والممثل الدائم لمحفل جنوب المحيط الهادئ؛ والسيد أغيز ت. لويزو، السكرتير الأول للبعثة الدائمة لجمهورية قبرص لدى الأمم المتحدة. وحضر بصفة مراقب الدكتور كارليل كوربين الابن، وزير الدولة للشؤون الخارجية لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

٣ - وحضر أيضا المراقبون الخاصون التالية أسماؤهم: السيد نيتني ديساي، وكيل الأمين العام، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة؛ والسيد ريتشارد جوللي، المستشار الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان من بين الحاضرين أيضا: السيد ادوين كارينغتون، الأمين العام للجماعة الكاريبية؛ والسيد جيرالد مايلز، رئيس الإدارة والتخطيط البيئيين، برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ؛ والسيد وين تامانغارو كينغ، مدير مشروع، برنامج تقديم المساعدة في مجال تغير المناخ لجزر المحيط الهادئ، برنامج البيئية الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ؛ والدكتور رسل هاورث، مدير برنامج، لجنة علوم الأرض التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ، والسيدة، فاي دورانت، مديرة رابطة الدول الكاريبية، والسيد نيكول غابرييل، ممثل أمانة الكمنولث؛ والسيد تاهولو كامي، مدير، شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والبروفيسور لينوبريغوليو، جامعة مالطة؛ والسيد ليلاي ليلاولو، نائب رئيس مجلس إدارة كونتربارت إنترناشيونال.

٤ - وأشار رؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة الى أنه منذ خمس سنوات مضت في بربادوس تكلم المجتمع الدولي والدول الجزرية الصغيرة النامية عن ضرورة توجيه رسالة قوية الى شعوب العالم عن فرص التنمية غير المحدودة التي يمكن تحقيقها إذا جرى السعي اليها بشعور من التشارك والمقاصد المشتركة. وقد تم الاتفاق وقتئذ على أن التنمية المستدامة للدول الجزرية أساسية بالنسبة لها ومن الممكن تحقيقها على حد سواء. وأكدوا على أن برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية هو أول مجهود مفيد وملموس بذل في تحالف عالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

٥ - وأكد من جديد رؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة على أن لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية إحساسا قويا بامتلاك مبادئ وأهداف برنامج العمل والالتزام العميق بها، ولاحظوا مع ذلك أنه على الرغم من الاعتراف والتسليم بالظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في كل من ريو دي

جانيرو وبربادوس، لم يتم القيام بأي عمل ذي شأن على الصعيد الدولي اليوم لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية عن التغلب على المشاكل التي تنفرد بها.

٦ - ورحب رؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة بعقد الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل في يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بمقر الأمم المتحدة. ونوهوا بأن عقد الدورة الاستثنائية جاء في حينه وأنها ذات أهمية حاسمة.

٧ - وأعرب رؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة عن القلق لأن المجتمع الدولي لم يقدم موارد مالية إضافية جديدة كافية ويمكن التنبؤ بها لدعم تنفيذ برنامج العمل. كما أعربوا عن القلق إزاء الانخفاض العام في المساعدة المالية الميسرة المقدمة الى الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولاحظوا على وجه الخصوص، الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية. وأشاروا الى أن الالتزام الذي تعهد به المجتمع الدولي في بربادوس بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية كان قائما على اعترافه بأن هذا الإجراء المشترك لازم للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل. ولذا طالبوا المجتمع الدولي بتوفير التمويل من أجل التنفيذ الكامل لبرنامج العمل. كما حثوا البلدان المتقدمة النمو على زيادة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية لتحقيق هدف الأمم المتحدة المتفق عليه وهو نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي.

٨ - ومن ثم أكد رؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة على ضرورة قيام المجتمع الدولي بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في دفع استراتيجياتها المتعلقة بالتنمية المستدامة الى الأمام، بوسائل منها تقديم الدعم لها من أجل الاستكشاف الكامل لمواردها الطبيعية المحدودة واستخدامها بصورة مستدامة، وخاصة في ميادين الطاقة المتجددة، وتطوير السياحة المستدام، والزراعة، ومصائد الأسماك، والموارد الساحلية والبحرية، وموارد المياه العذبة، والموارد اللازمة لحفظ التنوع الإحيائي.

٩ - وأشار رؤساء دول وحكومات التحالف الى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قدمت في مؤتمر للمانحين عقد في مقر الأمم المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٩ ما يزيد على ٣٠٠ اقتراح بمشاريع لكي تنفذ في إطار برنامج العمل. ولاحظوا أن هذه المشاريع لا تزال تنتظر التمويل. ولذلك حثوا مجتمع المانحين على تقديم رد إيجابي بتوفير التمويل لتنفيذ تلك الاقتراحات، وفقا للفقرات ٩١ إلى ٩٥ من برنامج العمل.

١٠ - وأعرب أيضا رؤساء دول وحكومات التحالف عن القلق لأن سرعة وشروط العولمة وتحرير التجارة قد أثرت تأثيرا خطيرا على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية، الأمر الذي أدى إلى تقويض جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأعربوا عن القلق بوجه خاص إزاء خطر التهميش الشديد الذي تواجهه اقتصادات تلك الدول في ظل نظام اقتصادي عالمي ناشئ، وذلك في ميادين التجارة، والاستثمار، والسلع الأساسية، وأسواق رأس المال رغم الجهود المبذولة في مجال الإصلاح الداخلي من أجل تيسير الاندماج في الاقتصاد الدولي. وأكدوا أن تقلص الأفضليات التجارية يوثر تأثيرا سلبيا خطيرا على اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأعادوا تأكيد الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي بمعالجة أوجه

القصور والضعف في اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق بشكل مستمر، ومن خلال توفير المعاملة المتمايزة الخاصة في النظام التجاري الدولي. ورحبوا في هذا الصدد، بالتقدم المحرز في استحداث مؤشر لقياس الضعف ينبغي أن يستخدم كمعيار للبت في تقديم المعاملة التمايزية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التجارة، ومعاملتها بشروط ميسرة فيما يتعلق بمسائل التمويل والنقد. كما أكدوا من جديد أهمية كفالة مشاركة تلك الدول مشاركة كاملة وفعالة في جميع المحافل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات التجارية، والمالية والنقدية المتعددة الأطراف، وطالبوا المجتمع الدولي بتقديم الدعم لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد.

١١ - وأكد من جديد رؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة مسؤوليتهم كأمناء لمساحات كبيرة من محيطات العالم، وشددوا على التزامهم بكفالة حماية أكبر للموارد البحرية والنظم الإيكولوجية. وطالبوا بأن تتبع منظومة الأمم المتحدة نهجا مُركزا وواضحا في تناول المسائل المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. وأعربوا عن القلق إزاء مواصلة استعمال الشباك العائمة، وطلبوا من المجتمع الدولي أن يعمل على حظر استعمال الشباك العائمة وصنعها وإعادة بيعها، وأن يتصدى لسائر ممارسات الصيد غير المستدامة. وتعهدوا بمواصلة التعاون من أجل زيادة تطوير القوانين البحرية الدولية، ولا سيما ما يتصل منها بالتنمية المستدامة وإدارة الموارد البحرية. وأعربوا أيضا عن تأييدهم للقرار الذي اتخذته البلدان الواقعة في منطقة البحر الكاريبي الواسعة بالاعتراف بالبحر الكاريبي كمنطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة.

١٢ - وأكد رؤساء دول وحكومات التحالف على أن مسألة تغير المناخ لا تزال تمثل شاغلا رئيسيا ملحا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعربوا عن القلق لأن تغير المناخ إذا استمر دون مراقبة ستترتب عليه آثار مدمرة بالنسبة لتلك الدول، من شأنها تهديد رفاه وبقاء المجتمعات الجزرية ذاته، وأنه يجري حاليا مواجهة تلك الآثار في جميع المناطق. كما أن تغير المناخ سوف يقوض كذلك الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك شددوا على ضرورة إيلاء أولوية عليا من جانب المجتمع الدولي لمسألتي الإضرار العالمي وارتفاع منسوب البحر. وأكدوا على ضرورة تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو من أجل خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والإسراع بتلك الجهود. كما أعربوا عن الحاجة إلى زيادة المساعدة الدولية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية قصد تمكينها من التخطيط للتكيف الطويل الأجل مع آثار تغير المناخ. ولاحظوا أن بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ يشكل خطوة أولية متواضعة في الاتجاه الصحيح بيد أن هذا البروتوكول لم يصدق عليه حتى الآن سوى عدد صغير من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك طلبوا من الأطراف الواردة في المرفق الأول من الاتفاقية أن تصدق على وجه الاستعجال على بروتوكول كيوتو. وتعهدوا كذلك بمواصلة التعاون بحثا عن حلول تكييفية وترويجها، من خلال تقاسم المعلومات والتشاور في المنتديات ذات الصلة.

١٣ - وأعرب رؤساء دول وحكومات التحالف عن القلق إزاء ازدياد وقوع الكوارث الطبيعية وضخامتها وآثارها المدمرة على المجتمعات المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعوا المجتمع الدولي إلى

اتخاذ مبادرات وإقامة آليات دعم مناسبة تكفل تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية للوقاية من الكوارث الطبيعية والتخفيف من وقعها والتعمير بعدها، وجعل الإنذار المبكر عنصرا رئيسيا ضمن هذه الجهود. وأكدوا أهمية إيجاد إطار دولي للمساعدة على الحد من الكوارث الطبيعية ومواجهتها، ورحبوا بالتقدم المحرز في وضع ترتيبات تعاونية أثناء العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

١٤ - كما أكد من جديد رؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة معارضتهم لنقل المواد الخطرة والمواد النووية عبر المناطق الاقتصادية الخالصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأشاروا إلى أن حق حظر هذا التحرك والنقل مقبول رسميا في برنامج العمل. واعترفوا بضرورة اتخاذ مبادرات في إطار النظام القانوني الدولي القائم للدفاع رسميا عن ذلك الحق. وحثوا المجتمع الدولي على أن يكفل تنفيذ مبدأ مسؤولية الدول تنفيذا أقوى، وأن يضمن حماية بيئة الدول الجزرية الصغيرة النامية من خطر هذه المواد، وعدم تضررها من آثار التلوث المنبعث من هذه المصادر. كما أكدوا على المسؤولية الخاصة التي يتحملها المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة تجاه سكان الدول الجزرية الصغيرة النامية الذين تضرروا من برامج التجارب النووية والذين يعانون حاليا بسبب هذه البرامج، وذلك بتقديم المساعدة المناسبة للقيام بعمليات التنظيف أو التخلص من المواد الملوثة الإشعاعية أو احتوائها واتخاذ تدابير أخرى لإعادة الأمان والإنتاجية والرفاه.

١٥ - وأكد رؤساء دول وحكومات التحالف على ضرورة زيادة تدابير بناء القدرة دعما للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في المجالات ذات الصلة بالخطط الوطنية للتنمية المستدامة. وكرروا التأكيد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بدور داعم أكبر لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا المجهود. وسلموا بأن شبكة المعلومات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية هي أداة قيّمة لبناء القدرة، ولا سيما من خلال برامجها التدريبية على شبكة الإنترنت والمجال الذي تتيحه لتعزيز الاتصال والتعاون التقني فيما بين البلدان الجزرية الصغيرة النامية. كما حثوا على تقوية الوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. وطلبوا كذلك تعيين مراكز تنسيق في جميع وكالات الأمم المتحدة تكون مختصة بشؤون الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦ - وأشاروا إلى أن دليل خبراء الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي نشرته الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحاجة إلى استكمال على وجه الاستعجال، وطالبوا بإتاحته على الحاسوب مباشرة لزيادة فرص الوصول إليه. وأكدوا أيضا على ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بتحسين جمع البيانات بشأن المعلومات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل. وينبغي لهذا الجهد أن يشمل بيانات وسياسات بشأن التنمية المستدامة على الصعيد الوطني ومؤشرات يمكن قياسها والتحقق منها. وأوصوا بشدة بتنشيط الوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتكليفها بالاضطلاع بالتنسيق الشامل للجهود المبذولة من أجل تنفيذ برنامج العمل داخل منظومة الأمم المتحدة وتسهيلها.

١٧ - وأعرب رؤساء دول وحكومات تحالف الدول الجزرية الصغيرة عن امتنانهم لأعضاء التحالف لما يبذلونه من جهود باسم بلدانهم. وأعربوا عن شكرهم للرئيس وللعديد من الموظفين الذين عملوا بلا كلل لتحقيق أهداف التحالف في المفاوضات الدولية الكثيرة. كما تم الإعراب عن الامتنان للدول الأعضاء في التحالف التي استضافت اجتماعات الخبراء وحلقات العمل. وشجعوا على مواصلة التعاون فيما بين الدول الأعضاء في التحالف وعلى تقديم الدعم لزيادة مشاركة أعضاء التحالف على نطاق أوسع في الاجتماعات وحلقات العمل المعقودة في أقاليم التحالف، ولا سيما في ميادين التنوع الإحيائي، وتغير المناخ، والطاقة، والقانون الدولي، والأبحاث المتعلقة بالمحيطات، وإدارة المناطق الساحلية، والسياحة وإدارة الموارد.

١٨ - واتفق رؤساء دول وحكومات التحالف على تبادل الآراء في الاجتماعات المقبلة بشأن اتجاه أعمالهم وبشأن مركز التحالف، لكفالة أن يظل التحالف محفلا لتعزيز المصالح المشتركة لدوله الأعضاء وتقوية التعاون فيما بينها.

١٩ - وأعرب رؤساء دول وحكومات التحالف عن أملهم أن تكون الدورة الاستثنائية الثانية والعشرون للجمعية العامة حافزا لتعزيز المشاركة في تنفيذ برنامج العمل ودعمه على الصعيد الدولي، وأن تشكل نتائجها اتفاقا متبادلا على انتهاج استراتيجية فعالة للغاية لتلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة. ويتعين لاتفاق من هذا القبيل أن يعبر عن الحاجة إلى استمرار الرصد والتقييم، مع إجراء مزيد من الاستعراض الشامل لبرنامج العمل في عام ٢٠٠٤.

- - - - -